

إدارة المخاطر

كل ما يتم في الأعمال التجارية يحتوي على قدر من المخاطر. بغض النظر عن النشاط، هناك عنصر خطر يجب تحليله ووزنه مقابل المكافآت المحتملة وان أفضل المنظمات هي تلك المنظمات التي يمكنها تحديد او تخمين المخاطر التي يمكن حدوثها و التي ينبغي عليهم اتخاذ التدابير والحلول الصحيحة لحلها وتجاوزها وتحديد تلك المخاطر التي يجب تجنبها. ويعني التعامل مع القليل من المخاطر في كثير من الأحيان أن المنظمة متحفظة للغاية وتحد من إمكانياتها للنمو، ومن المرجح أن تتعطل الشركة وتحترق في وقت ما على طول الطريق. بما أن المشاريع هي جزء منتظم من الأعمال، فمن المنطقي أن تتسبب في مستوى معين من المخاطر. حيث تتعامل إدارة مخاطر المشروع مع الأنشطة التي ينطوي عليها تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها وتحليلها، و ثم رصدها طوال فترة حياة المشروع. سيكون لكل مشروع مجموعة فريدة من المخاطر بناءً وأخيراً على التفاصيل المحددة للعمل الذي يتم إنجازه. وكثيراً ما يصل مدير المشروع ولا يختلف كثيراً التعامل مع المخاطر داخل المشروع عن التعامل مع أي مخاطر أعمال أخرى تواجهك. على الرغم من أنه من المحتمل أنه لا يمكن توقع كل المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن ذلك، إلا أن التخطيط لأكبر عدد ممكن منها سيعطي المشروع أكبر فرصة ممكنة لتحقيق النجاح

ما هي إدارة المخاطر

يُشير مفهوم إدارة المخاطر (بالإنجليزية Risk Management) إلى منظومة إدارية متكاملة تهدف إلى الحد قدر الإمكان من المخاطر التي تشكل تهديداً حقيقياً على سير عمل المنظمات المختلفة، وينطبق ذلك على عالم الأعمال والاستثمارات والأموال، إذ يتم تحديد المخاطر أو توقعها، ووضع السبل والاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها، وتأخذ هذه السبل أشكالاً عدة، فعلى صعيد الاستثمار الفردي المالي، يتم خفض المخاطر باستخدام الأوراق المالية الحكومية، كبديل عن سندات الشركات ذات العوائد المرتفعة، ويمكن اللجوء أيضاً إلى العقود الآجلة، والمشتقات المالية، ويعد التأمين أيضاً شكلاً من أشكال إدارة المخاطر، ويجدر بالذكر أنّ الظهور الأول لمصطلح إدارة المخاطر يعود إلى الخمسينات من القرن الماضي، وظهر تحت مسمى "إدارة المخاطر ومشاريع الأعمال"، وتبلور رسمياً كإدارة المخاطر عام ١٩٦٣م. وفي سياقٍ آخر، تُعرف إدارة مخاطر المؤسسة (بالإنجليزية Enterprise Risk Management) على أنها النهج الحديث وأحد المجالات التي ظهرت ضمن نطاق المفهوم العام لإدارة المخاطر، وتشمل عملية تقييم ومراقبة ومتابعة كل ما يتعلق بالعمل في المؤسسة،

سواء على المدى القريب أو البعيد، ويشار إلى أنه يتم اعتبار أنواع المخاطر في المنظمات والمؤسسات على أنها مخاطر استراتيجية، ومخاطر مالية وأخرى تشغيلية، وتشمل المخاطر المالية أسعار الفوائد والعملات والسلع ومخاطر الإتمان، أما المخاطر التشغيلية فتشمل رضا الزبائن ومشاكل جودة المنتجات والاحتيايل والفساد الإداري. تتمثل خطوات إدارة المخاطر بما يلي: تحديد التهديد، وقياس حجم التعرض له، ونقل المخاطر، واختيار آلية التصدي لها، وإجراء مراقبة تطبيق هذه الآلية، والخروج بنتائج المراقبة. تتعدد المفاهيم التي تدل على إدارة المخاطر، وتتقاطع في الهدف العام لهذا الحقل الإداري، وهو تحديد التهديدات، وصياغة سبل التعامل معها، للتقليل قدر المستطاع من التأثير السلبي الناتج عن هذه المخاطر. ويمكن القول ان الخطر هو حدث مستقبلي قد يحدث أو لا يحدث، ولكن في حالة حدوثه، سيكون له تأثير على نطاق المشروع أو جدولته أو ميزانيته أو جودته. قد يكون له سبب أو أكثر، وإذا حدث، فقد يكون له تأثير واحد أو أكثر.

أهمية المصارف الإسلامية

ان المصارف الإسلامية إن تلعب دورا كبيرا في تعزيز العملية الاستثمارية وتدفع بالماكينه الاقتصادية إلى أمام. وقد جاءت المصارف الإسلامية منذ عدة عقود كبديل للمصارف المالية التقليدية لتوفر في المقام الاول فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وخلال تاريخها القصير شهدت الصناعات المصرفية الإسلامية نموا كبيرا. ومن المهام الأساسية للمؤسسات المالية ادارة المخاطر المصاحبة للتعاملات المالية بفعالية، ولهذا الغرض طورت المؤسسات المالية التقليدية العديد من العقود والعمليات والادوات والمؤسسات لتخفيف اثار المخاطر ولتقديم خدمات مالية قليلة المخاطر. وقد تشمل صناعة الخدمات المالية الإسلامية على المصارف الإسلامية التجارية والاستثمارية ونوافذ الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المصارف التقليدية، والصناديق المشتركة وصناديق المؤشرات وشركات التأجير والمضاربة وشركات التأمين التعاوني الإسلامي. ونجد ان المصارف الإسلامية في دورها تعمل على :-

– ايجاد مجال للتعامل وفق فقه المعاملات الإسلامية في الأنشطة المصرفية.

– تنفيذ رغبة المجتمعات الإسلامية في التعامل بعيدا عن نظام الفوائد.

– تطبيق عملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

فنجذ ان المصارف الاسلامية تتمتع برأس مال معقول وتحقق ارباحا جيدة من خلال انشطتها التي تقوم بها وكذلك تتميز بالاستقرار فنجد ان ادائها جيد خلال الفترات القصيرة الماضية. فهي تنمو بمعدلات سريعة تفوق نظيرتها التقليدية في بعض الجوانب، وكذلك نجد ان المصارف الاسلامية تلبي رغبات المجتمعات الاسلامية في ايجاد قنوات تعامل مصرفي بعيد عن استخدام سعر الفائدة، حيث انها وجدت تعامل مصرفي لم يكن موجود من قبل في القطاع المصرفي التقليدي، وكذلك ادخلت المصارف الاسلامية اسس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الارباح والخسائر، فضلا عن المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل، بدلا من اسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين / الدائن) وتقديم الاموال دون المشاركة في العمل. كما وجدت المصارف الاسلامية انظمة التعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار الاسلامي. فهي تبعث روح التفاؤل عن طريق التطورات التي شهدتها وتشهدها صناعة المال الاسلامية

خصائص المصارف الاسلامية:-

تمتاز المصارف الإسلامية بميزات فريدة عن غيرها من البنوك ومؤسسات التمويل، ولعلها في ذلك تنطلق من قواعد ومبادئ الشرع الحنيف ، فالتعامل المالي والمادي في الإسلام له أصوله وقواعده وليس تابعا لهوى الأفراد وميولهم، وذلك حفاظا عليهم وعلى حقوقهم من الهضم والضياع، ففي قوى المال الكبير يأكل الصغير والقوي يطغى على الضعيف وهذا من هوى النفوس وطباعها.

لذا فقد جاءت المصارف الإسلامية بخصائصها لتقوم على هدى النصوص الكريمة وتسير وفقها ، ولعل من ابرز هذه الميزات والخصائص هو:

-حرمة التعامل بالفائدة (التعامل الربوي) فالمصرف الإسلامي لا يقر التعامل بالفائدة، ولكن في ذات الوقت يحتاج إلى استرداد كل نفقاته وكذلك تحقيق بعض الربح، ولذا فقد يعمل على تحقيق ذلك عن طريق الاستثمار المباشر لذا فان المصرف الإسلامي يسعى نحو التنمية عن طرق التوجه نحو الاستثمار، حيث يقوم المصرف نفسه بعبء توظيف الأموال في مشروعات تجارية وزراعية أو صناعية تدر عليه عائداً.ومن ابرز أساليب تحقيق الأرباح في المصارف الإسلامية هو توظيف الأموال عن طريق الاستثمار بالمشاركة بمعنى مساهمة المصرف الإسلامي في

رأس المال للمشروع الإنتاجي ويصبح البنك شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته والإشراف عليه، وبالتالي يكون شريكا في الربح والخسارة ويتم ذلك بالنسبة التي يتفق عليها الشركاء.

-رأس المال المدفوع في المصرف الإسلامي يجب أن يسلم بكامله للبنك ولا يجوز أن ينقص منه شيئا كدين لدى أصحاب رأس المال بعكس الحال في البنوك التجارية. وهذا من الفروق الجوهرية التي تختلف بها المصارف الإسلامية عن البنوك التجارية الربوية .

-المصرف الإسلامي يعطي أهمية أكبر للودائع الأجلة بالنسبة لهيكل الودائع الكلي على عكس البنوك التجارية التي تعطي الأهمية الأكبر للودائع تحت الطلب الأمر الذي يمكن من توظيف أكبر قدر من الموارد المتاحة لدية في النشاط الاقتصادي .

-تمارس المصارف الإسلامية أنشطة متعددة تجمع بين أنشطة البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال وشركات التجارة الداخلية والتصدير والاستيراد وشركات الاستثمار المباشر وتوظيف الأموال .

-المصارف الإسلامية تقوم بواجبات المسؤولية الاجتماعية وذلك لأنها بنوك اجتماعية في المقام الأول حيث تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي ليس فقط من حيث قيامها بجمع الزكاة و صرفها في مصارفها الشرعية ولكن في كيفية توزيع عائد الأموال المستثمرة بعدالة، وغالبا ما تتم ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية من خلال إستراتيجية البنك وسياساته، حيث ان من ابرز مبادئ المصارف الإسلامية هو عدم الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية النفسية والاجتماعية لأن هدفها هو تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار أو تعظيم العائد الإسلامي للاستثمار وليس العائد المباشر للاستثمار .

-المصارف الإسلامية ليست مجرد مؤسسات مالية وسيطة، ولكنها أكبر من ذلك فهي مؤسسات مالية واقتصادية واستثمارية وتجارية وخدمية تتميز بالجودى والكفاءة. وهي تجسيد للنظام الاقتصادي الإسلامي .

-تستخدم المصارف الإسلامية مواردها المتمثلة في الاستثمار المباشر والاستثمار بالمشاركة في رأس مال المشروعات على أساس صفقة معينة أو مشاركة متناقصة أو من خلال صيغ المرابحة

-للمصارف الإسلامية مصادر تمويل مختلفة عن البنوك الربوية حيث تتكون مصادر التمويل في المصارف الإسلامية من مصادر داخلية وخارجية، حيث تتمثل مصادر التمويل الداخلية في رأس المال المدفوع والاحتياطات المختلفة، أما المصادر الخارجية فتتكون من الودائع بأنواعها المختلفة سواء كانت ودائع جارية أو ودائع لأجل .

-تمارس المصارف الإسلامية عمليات استثمار الأموال بنفسها ولا تدع العميل فريسة للسوق حيث إنها تتجه صوب الاستثمار المباشر أو بالمشاركة مع الغير، وهذا يظهر الفرق الكبير بين القرض والاستثمار ، حيث أن طبيعة البنوك الإسلامية هي طبيعة استثمارية وليست اقراضية فالقرض يكون محكوماً عند منحه بضمانات عينية كافية يقوم بفرضها البنك على العميل لضمان استرداد أمواله، أما في الاستثمارات فإن البنك هو الذي يتولى مهمة البحث عن الاستثمارات وهو الذي يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة، وقد يقوم بعملية الاستثمار بمفرده أو بالمشاركة ويتحمل نتيجة الاستثمار إن كانت ربحاً أو خسارة .ومن الميزات الجوهرية للمصارف الإسلامية هو مصدر تحقيق الربح حيث أن الاختلاف الأساسي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية يدور حول سعر الفائدةين الدائنة والمدينة كمصدر مهم من مصادر تحقيق الأرباح بالإضافة إلى استثمارات المحفظة .

-المصارف الإسلامية لا تمارس عملية توليد النقود(الودائع) او ما يسمى بخلق الائتمان لأنها لا تتعامل بالفائدة لذا نجد أن عملية خلقه للائتمان تكون في نطاق لا يضر بالاقتصاد القومي فبحكم مشاركة البنوك الإسلامية الفعلية في الإنتاج فإن النقود تتداول بين المصرف وعملائه في وقت ظهور الإنتاج وتختفي مع استهلاك ذلك الإنتاج لتعود مرة أخرى للمصرف، ومن هنا فإن حجم الإنتاج الحقيقي يظل معادلاً تماماً لحجم الائتمان حيث لا تتأثر مستويات الأسعار، ولا يحدث تضخم بسبب الزيادة في الكتلة النقدية يضاف إلى ذلك أن نظام المشاركة يربط المصارف الإسلامية بمشروعات إنتاجية حقيقية وليست وهمية او افتراضية.

المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية

قسم المخاطر التي تواجهها المصارف إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية لمخاطر المالية يمكن تصنيفها إلى مخاطر سوق ومخاطر ائتمان. أما المخاطر غير المالية فتشمل، إضافة لأنواع أخرى، مخاطر التشغيل، والمخاطر الرقابية ، والمخاطر القانونية.

- مخاطر

السوق:

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية – أي المتغيرات الاقتصادية على المستوى الجزئي. فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل. أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها على أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق . وعلى هذا، يمكن تصنيف مخاطر السوق إلى:

- مخاطر أسعار الأسهم.
- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- ومخاطر أسعار السلع.

ويظهر من ذلك أن مخاطر السوق تظهر في الدفتر المصرفي والدفتر التجاري للمصارف ورغم أن جميع هذه المخاطر ذات أهمية، إلا أن مخاطر أسعار الفائدة تبقى أهم المخاطر التي ينبغي على المصارف أن تظل مهومة بشأنها. وفيما يلي توضيح لطبيعة مخاطر أسعار الفائدة.

ب- مخاطر اسعار الفائدة:

وهي عبارة عن تعرض الموقف المالي للمصرف للتغيرات في أسعار الفائدة. وهي مخاطر تنشأ من عدة مصادر. فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني لأجال و إعادة تقييم الأصول، والخصوم والبنود خارج الميزانية. وحتى في حالة تشابه خصائص إعادة التقييم، فربما تظهر ما يعرف بمخاطرة الأساس(وهي الفرق بين السعر الآني والأجل) إذا لم يكن هناك ارتباط تام بين التعديل في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم. و تعني مخاطرة منحى العائد عدم التأكد من الدخل بسبب التغيرات في منحى العائد. وأخيرا، فإنه قد تكون هناك مخاطر إضافية نتيجة التعامل في أدوات سوق الخيارات.

ج -مخاطرة الائتمان:

هي المخاطرة التي ترتبط بالطرف المقابل (الآخر) في العقد – أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد. ويرد حدوث المخاطرة الائتمانية في الدفتر المصرفي كما يرد في الدفتر التجاري للمصرف. ففي الدفتر المصرفي، تظهر المخاطرة الائتمانية في حالة القرض عندما يعجز الطرف الآخر عن الوفاء بشروط القرض كاملة وفي موعدها. وهذه المخاطرة ترتبط بجودة الأصول واحتمالات التخلف عن إيفاء القرض. ونتيجة لهذه المخاطرة، هنالك حالة عدم تأكد من صافي الدخل ومن القيمة السوقية للأصول تنشأ من عدم السداد كلية ومن التأخير في سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه. تكون المخاطرة الائتمانية للدفتر التجاري بسبب عدم قدرة المدين أو عدم رغبته في إبراء ذمته من التزاماته التعاقدية في العقود التجارية. ومن الممكن أن يقود ذلك إلى مخاطرة التسوية عندما يقوم أحد طرفي العقد بتسديد قيمة الأصل الذي اشتراه أو تسليم الأصل الذي باعه قبل أن يفعل الطرف الآخر الشيء ذاته. وهذه الطريقة يتعرض الطرف الأول لاحتمال الخسارة. وتظهر مخاطرة التسوية عند المؤسسات المالية خاصة في عمليات الصرف (بيع وشراء العملات)).و يمكن معالجة المخاطرة الائتمانية جزئياً، من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية، ولكن لا يمكن التخلص منها بالكامل.

د -مخاطرة السيولة:

تنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها. وربما تكون هذه المخاطرة نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطرة تمويل السيولة) ، أو تعذر بيع الأصول (مخاطرة تسييل الأصول). وأحد أوجه إدارة الأصول والخصوم في الأعمال المصرفية هو تخفيض مخاطرة السيولة. وبينما يمكن السيطرة على تمويل مخاطرة السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، يمكن معالجة مخاطرة تسييل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على بعض المنتجات ذات السيولة المنخفضة.

ه -مخاطرة التشغيل:

هي مفهوم عام وربما تكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث. وهي مخاطرة الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية. وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية وإما إلى قصور أي منها. وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو بسبب فساد الذمم، فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطل أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي. أما مخاطرة العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعية للسيطرة على التشغيل. ونظرا للمشكلات التي تأتي من عدم الدقة في العمل، وفي حفظ السجلات، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، هناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها، الأمر الذي سيؤثر سلبا على الإيرادات.

و -المخاطر القانونية:

ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ – أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها المصارف، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية تمت بصلة لإدارة المصرف ولموظفيه، (مثل الاحتيال، وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين). وقد اعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن أما المخاطرة الرقابية (BCBS,2000A). المخاطر القانونية جزء من مخاطر التشغيل فتنشأ من التغيرات في الإطار الرقابي للبلد المعين.

الطبيعة المتميزة لمخاطر المصرفية الإسلامية

يمكن ملاحظة الفرق بين صياغة النظرية والتطبيقات الفعلية للمصرفية الإسلامية، إذ تطلع الاقتصاديون المسلمون إلى أن تكون مطالبات المصارف الإسلامية في صورة أموال ودائع استثمارية فقط، فيما يتم توظيف هذه الأموال في أصول وفق عقود المشاركة في الربح.

وفي ضوء هذا التصور النظري فإن أي صدمة في جذب الأصول تمتصها ودائع الاستثمار القائمة في طبيعتها على المشاركة في المخاطر، وبهذه الطريقة تقدم الصيرفة الإسلامية بديلاً أكثر استقراراً من النظام التقليدي، وطبيعة المخاطر العامة للمصرفية الإسلامية تشب الصناديق المشتركة (صندوق الاستثمار المشترك هو أداة استثمارية تتكون من مجموعة من الأموال المحصلة من العديد من المستثمرين بغرض الاستثمار في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وأدوات سوق المال والأصول المماثلة، ويتم تشغيل صناديق الاستثمار من قبل مديري الأموال الذين يستثمرون رأس مال الصندوق ويحاولون تحقيق مكاسب رأس المال والدخل لمستثمري الصندوق، ويتم هيكلة محفظة الصناديق الاستثمارية والحفاظ عليها لتتناسب مع الأهداف الاستثمارية الواردة في النشرة. تفسير صندوق الاستثمار المشترك)

إدارة المخاطر الخلفية والتطور

رغم أن نشاطات الأعمال تتعرض دائماً لمخاطر، نجد أن الاهتمامات والدراسات الرسمية لإدارة المخاطر قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، ففي سنة ١٩٥٩ أشارت دراسة (Markowitz) إلى أن اختيار المحفظة ما هي إلا معضلة تعظيم العائد المتوقع من هذه المحفظة وتخفيض مخاطرها، ويأتي العائد المتوقع (الذي يقاس بالوسط الحسابي) فقط بالدخول في مزيد من المخاطر، وفي ذلك فإن المعضلة التي تواجه المستثمرين هي إيجاد التوليفة المثلى من المخاطر والعائد، وقد أشار تحليل (Markowitz) إلى العناصر العامة والخاصة للمخاطر وأنه يمكن تخفيف أثر المكون الخاص من خلال تنويع محفظة الأصول بينما يتحمل المستثمر العنصر العام في المخاطر، ومع ذلك فإن منهجه يواجه مشكلات حالة اشتغال المحفظة الاستثمارية على أصول كبيرة.

المحفظة الاستثمارية: Investment Portfolio هي عبارة عن مجموعة من الأدوات المالية التي يستخدمها الفرد أو الشركات مثل الأسهم والسندات والتي توجد في مشاريع وشركات مختلفة. حيث يسعى الفرد أو المستثمر من خلالها إلى الحصول على العوائد من خلال جمع الأوراق المالية بطريقة تعكس الأهداف المالية وتجنب المخاطر

وفي المحفظة الاستثمارية يكون رأس المال موزع على عدد من الأصول، و بالتالي في حالة الخسارة فلا يؤدي ذلك لخسارة كاملة لرأس المال.

وفي عام ١٩٦٤ قام (Sharpe) بتطوير نموذج "تقييم الأصول الرأسمالية" نموذج تقييم الأصول الرأسمالية هو نموذج يصف العلاقة بين المخاطرة المنظمة والعوائد المتوقعة للأصول خاصة الأسهم. يستخدم النموذج على نطاق واسع من خلال تمويل سعر السندات الخطرة وتوفير عوائد متوقعة للأصول بالنظر لمخاطرة تلك الأصول وحساب تكاليف رأس المال. وتناول فيها "المخاطر العامة" و"المخاطر المتبقية" والذي يقيس درجة حساسية الأصول للتغيرات في السوق، التي يمكن من خلاله تشتيت المخاطر المتبقية عن طريق تنويع المحفظة الاستثمارية.

المخاطر المتبقية تلك المخاطر التي من المتوقع أن تبقى بعد الاستجابة المخطط لها للمخاطر العالية وتلك المخاطر التي تم قبولها عمداً. "إنها مقبولة وضمن قدرة المؤسسة على تحمل المخاطر. في بعض الأحيان لا توجد إجابة معقولة للمخاطر المتبقية. المدراء يقبلون أنهم موجودون هناك. إذا كان يجب القيام به ، فسيكون كذلك ، وليس هناك الكثير مما يمكنك فعله حيال ذلك. يتم تحديد هذه المخاطر أثناء عملية التخطيط. يمكن تخصيص ميزانية لحجز نفقات غير متوقعة لتغطية مثل هذه المخاطر.

اما نظرية "مراجعة الاسعار" التي قدمها (Ross) سنة ١٩٧٦م فقد ذهبت للقول بان عددا من العوامل تؤثر في العائد المتوقع للأصول، واثر هذا النظرية هو ان المخاطر الاجمالية هي حصيلة جمع المخاطر المرتبطة بكل عامل من العوامل اضافة الى المخاطر المتبقية. (المراجعة هي اكتشاف الاوراق المالية غير المسعرة بشكل صحيح، اي التي تكون قيمتها السوقية اقل من قيمتها الحقيقية، وتلك التي تكون قيمتها السوقية اعلى من قيمتها الحقيقية، والعمل على شراء الاولى وبيع الثانية بنفس الوقت من اجل تحقيق ارباح مضمونه خالية من المخاطر)، وتقوم نظرية المراجعة على عدد من الافتراضات التالية:-

- ١- في حالة التأكد يفضل المستثمرون العائد الاعلى على العائد الاقل.
- ٢- يوجد عدد كافي من الاوراق المالية في المحفظة لتكوين محافظ وتحديد المخاطر الخاصة بكل ورقة، والتي تختلف عن مصادر خطر الاوراق المالية.
- ٣- السوق المالي كفوء، سوف يضمن عدم وجود فرص لتحقيق ارباح غير عادية من خلال عملية المراجعة.

٤- لا توجد تكاليف بخصوص الضرائب والمعاملات ولا توجد قيود للبيع على المكشوف، فهذه النظرية تقوم على عدم وجود فرص المراجعة على عكس اسمها فلا سم يدل على طريقة الاستنتاج وليس على الية التطبيق.

ف نجد ان استراتيجيات ادارة المخاطر واساليبها الحديثة هي ملامح النظريات المذكورة كما تتبنى ادوات كثيره لتحليل المخاطر، والعنصر المهم في ادارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطر والعائد، فالعائد المتوقع يزداد مع زيادة المخاطر، فطالما ان الهدف من المؤسسات المالية هو زيادة صافي العائد على اسهم المساهمين

ادارة المخاطر العملية والنظام

رغم ان العناصر الاساسية لادارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وادارتها، إلا ان جميع هذه الخطوات لا يمكن ان تنفذ بفاعلية مالم تكن جزء من نظام اشمل، ولا بد لعملية ادارة المخاطر ان تكون شاملة تغطي كل الادارات والاقسام التابعة للمؤسسة حتى توجد الوعي والادراك بمسألة ادارة المخاطر. ونجد هنا ان العملية الخاصة بادارة المخاطر في اي مؤسسة مالية تعتمد على طبيعة أنشطة تلك المؤسسة وحجمها وتطورها. وسوف نستعرض نظام المخاطر التي تتبناه جميع المصارف والذي يتكون من المكونات الثلاثة التالية:-

اولا:- تهيئة بيئة مناسبة وسياسات واجراءات سليمة لادارة المخاطر:- لكل مؤسسة يوجد مجلس ادارة وهو الجهة المسؤولة عن وضع الاهداف الكلية للمؤسسة وكذلك السياسات والاستراتيجيات الخاصة بادارة المخاط. ويجب تبليغ الاهداف العامة الى جميع اماكن المؤسسة المالية. وعلية ان يتأكد من ان الادارة التنفيذية قد اتخذت الاجراءات اللازمة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها. كما يجب على مجلس الادارة ان يقوم بالاطلاع بصورة منتظمة على المخاطر التي تواجه المؤسسة او المصرف من خلال التقارير. وتقع على الادارة العليا مسؤولية البنود الذي وضعها مجلس الادارة فعلى ادارة المؤسسة او المصرف ان تضع السياسات والاجراءات التي تستخدم في ادارة المخاطر والت نظم عملية مراجعة ادارة المخاطر والحدود المناسبة للدخول فيها والنظم الكافية لقياسها، وكيفية تسجيلها، وكيفية تنفيذ ادارة المخاطر وتحديد الاشخاص واللجان المختصة بادارة المخاطر، وتحديد واجبات قياس الخطر ومراقبتها من جانب، والسيطرة عليها من جانب اخر، وكذلك توفير القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، والاخذ في الاعتبار حدود المخاطر، ودرجة التعرض لمخاطر الاطراف الاخرى، والاطار الائتمانية.

ثانياً:- الإبقاء على الآلية المناسبة لقياس المخاطر ورصدها ودرء أثارها:- ينبغي ان يكون لدى المصارف نظم المعلومات المعتادة لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها، والخطوات التي يجب اتخاذها لتصنيف ومراجعة المخاطر، وتقدير وتقييم درجات التعرض للمخاطر.

ثالثاً:- وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية:-

نظام الرقابة الداخلي " هو مجموعة من البرامج التنظيمية ومن كل الطرق والاجراءات المستعملة داخل المؤسسة لحماية أصولها، وذلك بهدف مراقبة دقة المعلومات ورفع الاداء وضمان تطبيق التعليمات"

فيجب ان تتوفر في المصارف وسائل مراقبة تضمن الالتزام التام بكافة السياسات، والذي يشمل نظام مراقبة داخلية ونظم معلومات كافية. كما يجب ان تكون هنالك سياسات واجراءات واجب التقيد بها بصوره منتظمة وتشمل المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط المصرفي واصدار تقارير دورية منتظمة من اجل تحديد مواطن الضعف والعمل على معالجتها، وكذلك نجد ان عنصر الحوافز والمحاسبة من العناصر المهمة التي تساهم في تقليل المخاطر.

وان عملية الرقابة تحقق الاهداف التالية:-

- ١- التحقيق الامثل للعمليات.
- ٢- نزاهة المعلومات المالية.
- ٣- مطابقة القوانين والتشريع المعمول به.

وقد قسم الخبراء العناصر المكونة لنظام الرقابة الداخلية الى خمسة عناصر :-

- ١- البيئة الرقابية:- هي المحيط الذي توجد فيه جميع الاساليب الرقابية المحاسبية وتعد فيها الاوراق المالية والتي تعكس التزام الادارة بنظام رقابي فعال.
- ٢- تقييم المخاطر:- هو دراسة ماذا يمكن أن يسبب الضرر للمؤسسة او المصرف، بحيث يمكن معرفة ما إذا كانت الاحتياطات التي اتخذت كافية أو يجب ان نعمل المزيد لمنع الضرر هذه المؤسسة.

- ٣- الأنشطة الرقابية:- هي السياسات والإجراءات التي تساعد في التأكد من أن تعليمات الإدارة تم تنفيذها، وبصفة خاصة فإن الأنشطة الرقابية المتعلقة بعملية

المراجعة هي السياسات والإجراءات التي تتعلق بما يلي: فحص الأداء. الرقابة على تشغيل المعلومات.

٤- نظام المعلومات والاتصال:-

٥- القيادة:- القدرة على تحفيز وإثارة اهتمام الافراد العاملين في المؤسسة من اجل تحقيق الاهداف المنشودة.

تعريف إدارة المخاطر الائتمانية

هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك، إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها ، وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.

تركز إدارة المخاطر الائتمانية على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية: مثل (الكوارث الطبيعية أو الحرائق ، الحوادث ، الموت والدعاوي القضائية ،) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية . تتطلب إدارة المخاطر الائتمانية فريق مختص بإدارة هذه المخاطر، حيث يجب أن تتبع عملية إعطاء الأولويات ، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولاً بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد.

ماهي مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر الخسارة على الدين التي تحدث عندما يفشل المقرض في سداد أصل القرض ومبالغ الفائدة المرتبطة به إلى المقرض في تواريخ الاستحقاق، سوف نعرض مثالا لعملية مخاطر الائتمان لفهمها بشكل أفضل. عندما يقدم المقرض ائتماناً للطرف المقابل (من خلال القروض أو الاعتمادات على الفواتير أو الاستثمار في السندات أو التأمين)، فحينئذٍ يكون هناك دائماً خطر على المقرض أنه قد لا يسترد المبلغ المضاف من الطرف المقابل. هذه المخاطر تسمى مخاطر الائتمان أو مخاطر الطرف المقابل. ومن أجل تجنب أو تقليل مخاطر الائتمان، يقوم المقرض عموماً بفحص مصداقية وخلفية المقرض (المصداقية العالية تعني مخاطر ائتمانية منخفضة)، حيث يمكن للمقرض الحصول على مبلغ أكبر من القروض دون إرفاق أي ضمانات بالعقد؛ خلاف ذلك، يتم تخصيص القرض وفقاً لقيمة الضمان المرفق كضمان. الامثال

لنفترض أن رجل أعمال يدير تجارة ملابس بالجملة تقتصر على مدينة ما. من أجل توسيع الأعمال التجارية، بدأ في تقديم ائتمانات كبيرة لعملائه دون أي سياسة ائتمانية محددة وفحوصات المصداقية. تجاهل رجل الأعمال النظر في مخاطر الائتمان المتضخمة وفي نهاية العام، وجد أن عدداً من عملائه لا يدفعون فواتيرهم في تواريخ الاستحقاق.

وعند التحقيق في خلفية عملائه، وجد أن قلة منهم لديهم مصداقية منخفضة للغاية. فمع انخفاض المصداقية، تتضخم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها رجل الأعمال بشكل كبير، وقد تنشأ احتمالية ألا يتم تعويضه مقابل السلع التي قدمها لعملائه حيث تؤثر المدفوعات المنخفضة وغير المدومة للفاتورة العادية سلبًا على التدفقات النقدية لشركة رجل الأعمال وتسبب خسائر لها، يشار إليها عمومًا بالديون المدومة. من أجل تجنب مثل هذه المخاطر، يجب على رجل الأعمال هيكله سياسة ائتمانية فعالة والتحقق بشكل صحيح من مصداقية عملائه قبل تقديم أي ائتمان أو قرض.

ويمكن تعريف مخاطر الائتمان " بأنها الخسارة المحتملة نتيجة رفض بعض عملاء الائتمان للسداد او عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل في الوقت المحدد".

خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية:

أولاً_ التحضير : يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر.

ثانياً_ تحديد المخاطر : في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر المسببة للمخاطر الائتمانية، حيث أن المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل او المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها .

ثالثاً _ التقييم : بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها ، ويكون من السهل قياس هذه الكميات أحيانا و يتعذر قياس ها أحيانا أخرى، وتكمن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة .

رابعاً_ وضع الخطة: وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، فكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب، وينبغي وضع خطة تقترح فيها وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر .

خامسا_ التنفيذ : ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر، إذ يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة التأمين، وكذلك تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بالأهداف، كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية .

سادسا_ مراجعة وتقييم الخطر : تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تأتي الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة، حيث يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري.

مهام إدارة المخاطر الائتمانية

تتمثل مهام إدارة مخاطر الائتمان في:

أولاً_ إعداد وتقييم دوري لمحفظه استثمارات البنك ومحفظته الائتمانية : يتطلب التقييم وضع نظام تفصيلي والتنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان، إدارات الائتمان المختلفة بالبنك ، الإدارات المشرفة على الاستثمارات وإدارة نظم المعلومات وذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم لهذا الغرض.

ثانياً_ إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي: تهدف هذه العملية إلى إيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط العميل، وعلى مستوى المحفظة ككل. مع العلم أنه يتم تقييم المخاطر من خلال محورين هما **مخاطر النشاط الاقتصادي والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعملاء**، ومن أجل إعداد هذين المحورين هناك عدة أسس ومعدلات يتم إتباعها (معدلات الطلب على مخرجات النشاط المحلي أو الخارجي ، معدلات الربحية للنشاط ..)

ثالثاً_ التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء : يتعين قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم الائتمان ، حيث المطلوب عند توفر الجدارة الائتمانية التعرف على المخاطر الائتمانية للعميل بتحليل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة به التي تم تبويبها إلى عوامل مالية (مؤشرات السيولة ، الهيكل التمويلي ، نسب الربحية)، وأخرى غير مالية (المشروع وإدارته، الاستعلام والزيارة الميدانية...) مع إعطاء وزن مخاطرة ترجيحي لكل عنصر من تلك العناصر الفرعية.

رابعاً _ إعداد تقارير شهرية ودورية والعمل على الحد من المخاطر الائتمانية: تتمثل التقارير الشهرية التي تعرض على الإدارة العليا في حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة و التسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد في تاريخ إعداد البيان ، أما التقارير الدورية فتخص تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي وتوزيعها إلى تسهيلات بضمان عيني أو بدونه، وتهدف كل هذه التقارير لاستخراج مؤشرات تساعد إدارة البنك في اتخاذ ما يلزم لإدارة المخاطر على أسس سليمة والتي تتلخص في تحديدها، قياسها، متابعتها والرقابة عليها

المخاطر الائتمانية والائتمان التجاري

أولاً: المخاطر المالية ومخاطرة العمل

دائماً ما تنشأ المخاطر الائتمانية للمؤسسات من مصدرين هم:

- ١- المخاطرة المالية: والتي هي احتمال عدم الدفع أو الدفع المتأخر بسبب ظروف مالية هي في الأساس نقص السيولة بالنسبة للعميل.
- ٢- مخاطر العمل: هي احتمال عدم قيام عميل الائتمان بالدفع بسبب ظروف مرتبطة بانشطة عمل العميل وإدارة ذلك العميل، فمثلاً يمكن ان يتعرض العمل الى تدهور او تراجع كما يمكن ان تتخذ الإدارة قرارات سيئة تضع الشركة في مصاعب، ويمكن ان تتبع الإدارة سياسة متعمدة بتأخير الدفعات للدائن لاطول مده ممكنة وهذا التعمد بتأخير الدفعات يشكل مخاطرة بالنسبة لمانح الائتمان (المصرف).

ثانياً: العملاء الافراد والمخاطرة الائتمانية

-ان مجموع الائتمان الممنوح من قبل شركة لعملائها هو محصلة العوامل التالية:

١- مبلغ كل عملية ائتمان.

٢- طول فترة الائتمان.

٣- عدد العملاء.

- يبدأ التعرض للمخاطر الائتمانية بايجاد الدين وينتهي بقيام العميل بالدفع. لهذا يمكن قياسه بالحجم الكلي للمدينين ويمكن تحليلية تبعاً لطول فترة الائتمان. اذ يمكن احتواء المخاطرة بتحديد الحجم الكلي للمدينين وجزئياً ربما (بتقليص) فترة الائتمان.

- ان اية شركة تعتمد على عميل واحد فقط بدرجة كبيرة في معظم الاحيان عملها سوف تكون معرضة للمخاطر التجارية.

معايير ادارة المخاطر الائتمانية

ان اهم معايير ادارة المخاطر الائتمانية تتضمن:

١- توافر المناخ الملائم لادارة المخاطر الائتمانية: يعني موافقة مجلس الادارة على الاستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان في مدى استعداد البنك او المصرف لتحمل مخاطر الائتمان، وتحديد انواع الائتمان الممكن منحه للعملاء وتحديد القطاعات (صناعية او غيرها) والمناطق الجغرافية التي يمكن منحها الائتمان، وضع حدود قصوى لاجل منح الائتمان واسس لتسعير الائتمان، تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقييمها والعلاقة بين حجم الائتمان والضمانات، وكذلك وضع قواعد منح الائتمان لكبار المساهمين واعطاء مجلس الادارة العليا والعاملين في البنك واقاربهم ووضع قواعد الموافقة على منح الائتمان والحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها من اجل منح الائتمان.

٢- توافر الاجراءات السليمة لمنح الائتمان: والتي تتضمن معايير هي

- المعلومات الكافية لاجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب الائتمان وامكانية تصنيفه ائتمانيا وفقا لنظام تصنيف داخلي للبنك
- الاهلية القانونية لطالب الائتمان في تحمل الالتزام.
- معرفة سمعة طالب الائتمان وخبرته ومركزه في الصناعة (القطاع) والغرض من الائتمان.

- طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب الائتمان.

- مصادر سداد ومدى التزام العميل بالسداد والتزاماته السابقة.

٣- توافر اجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعة ويتضمن هذا الاتي:

- توافر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان وتحديث بياناته ومستنداته.
- متابعة التنفيذ للائتمان لمعرفة الوضع المالي الحالي للعميل ومدى توافر ضمانات كغطاء مناسب وفقا للحالة الحالية للعميل ومدى الالتزام بالسياسات والاجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية.

- التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد في متابعة مدى جودة الائتمان وتسعير الائتمان.

- ٤- توافر اجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان وتتضمن هذه الاجراءات ما يلي:
- نظام مستقل لمراجعة الائتمان بهدف التعرف على مدى كفاءة المؤولين عن منح الائتمان ومتابعته و مدى سلامة اجراءات التعامل مع الائتمان
 - رقابة داخلية للتأكد من الابلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية والاجراءات الائتمانية والحدود الائتمانية
 - وحده خاصة لاكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعسرة في وقت مبكر.

انواع مخاطر الائتمان

حدد الكتاب والعلماء الاخطار التي تنتج عن الائتمان نذكر منها:

- ١- مخاطر العميل: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية ومدى قدرته المالية.
- ٢- مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي اليه العميل: اذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، لان لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والانتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.
- ٣- مخاطر الظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية.
- ٤- مخاطر مرتبطة باخطاء المصرف: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة ادارة الائتمان في المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان، ومن هذه الاخطاء عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل التي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقد قام العميل بسحب هذه الودائع.

فادارة مخاطر الائتمان الفعالة تدرك ضرورة تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، بالاضافة الى المحافظة على مستويات كفاية رأس المال، والتي تمكنها من تغطية الخسائر التي قد تترتب من مخاطر الائتمان، مما يساهم في نجاح اي مؤسسة مصرفية على المدى الطويل.

وان الممارسات السليمة لادارة المخاطر الائتمانية تقوم على:

- ١- انشاء بيئة مناسبة لادارة مخاطر الائتمان.

- ٢- العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة.
- ٣- المحافظة على عملية ادارة قياس ومراقبة ائتمان سليمة.
- ٤- التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان.

طرق تقليل المخاطر الائتمانية

ان المخاطر الائتمانية تنتج عند عدم قدرة المتعامل مع البنك على الوفاء بالتزاماته بسبب ترجع مركزة الائتمانية او تخلفه عن السداد، ومن اجل التعامل مع هذه المخاطر والتقليل منها يراعي ما يلي:

- ١- عدم تركيز الائتمان على قطاع معين او اشخاص معينين.
- ٢- ضرورة وجود ادارة ائتمانية رشيدة.
- ٣- تطبيق اجراءات رقابية تتابع عمليات الائتمان وتراقب المخاطر اولا باول.
- ٤- ضرورة الالتزام بقواعد وضوابط منح الائتمان الصادرة عن السلطة النقدية والبنك
- ٥- ان تكون ارصدة المخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك فيها.

ادارة مخاطر معدل الفائدة

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لا سيما في وقتنا الحاضر حيث تعاضمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام ادوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية. ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي. ونخص بالذكر مخاطر اسعار الفائدة من اجل وضع الاجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الاثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم اهداف البنك. وتوجد مخاطر أسعار الفائدة في الموجودات التي تحمل فائدة، مثل القرض أو السند، وذلك بسبب إمكانية حدوث تغيير في قيمة الأصل نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة، فادارة المخاطر هي التي تقوم باتباع السياسات اللازمة واخذ التدابير التي تمكنها من السيطرة على اسعار سعر الفائدة، ومن هذه السياسات والتدابير هي مراجعة مخاطر سعر الفائدة، والحدود القصوى الملائمة لتحمل المخاطر، والنظم الكافية لادارة المخاطر، والنظم المتكاملة لرصد مخاطر سعر الفائدة، واليات المراقبة الداخلية الفاعلة، وادارة مخاطر سعر الفائدة،

أما عن تعريف سعر الفائدة، هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر، ورفع الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض وبالتالي تقليل نسبة السيولة في السوق مما يؤدي إلى خفض نسبة التضخم.

مفهوم مخاطر سعر الفائدة

تعرف مخاطر سعر الفائدة بانها قابلية تباين في العائد الناتج عن حوث تغيرات في مستوى اسعار الفائدة في السوق بصورة عامة، وتميل كل اسعار الفائدة السوقية الى الارتفاع او الانخفاض على المدى الطويل. وان مخاطر أسعار الفائدة هي احتمال حدوث خسائر في الاستثمار نتيجة لتغير أسعار الفائدة. إذا ارتفعت أسعار الفائدة ، على سبيل المثال ، فإن قيمة السندات أو غيرها من الاستثمارات ذات الدخل الثابت سوف تنخفض. ... وهذا يعني أن سعر السوق للسندات الحالية ينخفض لتعويض الأسعار الأكثر جاذبية لإصدارات السندات الجديدة، ونجد ان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وسعر السند، فعندما يرتفع سعر الفائدة ، ينخفض سعر السند.

كيف تخفف من مخاطر سعر الفائدة

يمكن التخفيف من مخاطر أسعار الفائدة بما يلي:

١- التنويع هو أسلوب لتخصيص موارد المحفظة أو رأس المال لمجموعة متنوعة من الاستثمارات ، والهدف من التنويع هو التخفيف من الخسائر.

إذا كان حامل السندات خائفًا من مخاطر أسعار الفائدة التي يمكن أن تؤثر سلبيًا على قيمة محفظته ، فيمكنه تنويع محفظته الحالية عن طريق إضافة الأوراق المالية التي تكون قيمتها أقل عرضة لتقلبات أسعار الفائدة (على سبيل المثال ، حقوق الملكية). إذا كان لدى المستثمر محفظة "سندات فقط" ، فيمكنه تنويع المحفظة من خلال تضمين مزيج من السندات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

٢- ترتيبات التحوط تشير ترتيبات التحوط إلى استثمار يهدف إلى تقليل مستوى المخاطر المستقبلية في حالة حدوث حركة عكسية في أسعار الأصل، ويوفر التحوط نوعًا من التغطية التأمينية للحماية من الخسائر الناتجة عن الاستثمار. مكن أيضًا تخفيف مخاطر أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات التحوط المختلفة. تتضمن هذه الاستراتيجيات بشكل عام شراء أنواع مختلفة من السندات.

أهمية سعر الفائدة

يشغل سعر الفائدة دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي ويعد من اهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، وفيما يأتي مجموعة من النقاط التي توضح أهمية سعر الفائدة

١- أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد وخصوصاً الذين يريدون شراء السيارات أو العقارات أو غيرها من أنواع الأصول، لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي لى زيادة

تكلفة التمويل المالي، ولكن قد يكون هذا الارتفاع مشجعا لأفراد آخرين وتحديدًا أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى .

٢- أهمية سعر الفائدة على المستوى العام: يساهم سعر الفائدة بالتأثير في القطاع الاقتصادي بشكل كامل من خلال تحقيق الأمور الآتية، بشكل كامل السعي إلى استقطاب الادّخار من الوحدات الماليّة الفائضة بهدف ادّخارها ضمن وحدات العجز لتحقيق النمو الاقتصادي ضمان تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كميّة النقود المطلوبة، الاهتمام بالتأثير في كل من حجم الاستثمار والادّخار لأنّهما من الأدوات المهمة في السياسة النقديّة، السعي إلى التأثير في التدفقات الماليّة الدوليّة حيث يُشجع ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما إلى انتقال المال لها والعكس صحيح.

انواع اسعار الفائدة

نظرا لعدم التوافق على تحديد مفهوم موحد لسعر الفائدة ظهرت أنواع متعددة بتعدد المفاهيم التي ظهرت، إذ إن الواقع العملي يشير الى وجود أكثر من سعر فائدة في الأسواق المالية، وفي أي وقت من الأوقات، وأن هذا الاختلاف فيما بين أسعار الفائدة هو نتاج لعوامل عدة، أهمها أجل الاستحقاق، درجة المخاطرة، الضرائب ودرجة السيولة، و يمكن بيان أنواع أسعار الفائدة كما يأتي: -

١- أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية - : ان سعر الفائدة الاسمي هو الذي تحدده السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي و تختلف تسميته من بلد الى اخر ويحدد له أنواع ثلاثة هي المعدل الاولي، والمعدل الثانوي، والمعدل الموسمي، فأما الاول يطبقه البنك المركزي على المؤسسات ذات الأداء المالي الجيد في حين يطبق الثاني على المؤسسات الأقل جدارة مالية من الأولى اما الثالث فيطبق على المؤسسات المالية الصغيرة ولعل التمييز بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي على قدر كبير من الأهمية لأن العامل المؤثر في قرارات الدائنين والمدينين هو العائد الحقيقي من الاستثمار والاقراض والتكلفة الحقيقية نظير الاقتراض بالنسبة للمدينين. إن الفائدة التي تعود على المودع أو التي يحصل عليها الدائن عادة ما يتم تحصيلها في المستقبل أي عند حلول الأجل، من هنا فإن المودع يتنازل عن أمواله في الحاضر للحصول على الفائدة في المستقبل.

٢- أسعار الفائدة قصيرة الاجل وطويلة الاجل - : هناك اختلاف بين أسعار الفائدة وفقا لأجال استحقاقها فهناك أسعار الفائدة الخاصة بالسندات ذات آجال الاستحقاق المتنوعة، كما ان هناك أسعار الفائدة الخاصة بسندات الخزينة ذات (٩٠ يوماً) وسندات الخزينة ذات العام الواحد وذات ألد (٣٠ عاماً). ويشير مصطلح هيكل اسعار الفائدة الى اجال الاستحقاق الخاصة بهذه السندات وباجال مختلفة ، فهنا قروض ، للتمويل ذات الليلة الواحدة والتي يكون استحقاقها ليوم واحد، كذلك هنالك بعض السندات النادرة ذات الاستحقاق الذي يفوق ألد (٩٠ يوماً)،بينما هنالك سندات الخزينة ذات ألد (٩٠ يوماً) والأوراق التجارية ذات ألد (٩ أشهر) وسندات الحكومة ذات ألد (٣٠ عاماً) وهكذا، والمقرض عاماً الذي يريد أن يقرض اموالا لفترة زمنية تتراوح ما بين يوم واحد و (٣٠ عاماً) يجب أن يكون قادرا على إيجاد سندات تسمح له بالعمل وفق هذه المدة.

العوامل المحددة لسعر الفائدة

ان أسعار الفائدة لا تتحدد بشكل تلقائي وانما تتحدد وفق السياسة النقدية التي يتبعها البلد، اذ تعمل البنوك المركزية على تحديد مستوى معين للفائدة مع الاخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة ، ولتوجيه هذه الأسعار في الاتجاه الصحيح تعتمد البنوك المركزية عادة على العديد من المتغيرات لتحقيق هذا الهدف ، لذا فان العوامل الأساسية التي تحدد مستوى معدلات الفائدة هي الآتي:-

١- تجهيز الأموال من المدخرين بكل اصنافهم.

٢- الطلب على الأموال من الشركات لتمويل الاستثمارات المختلفة.

٣- صافي عرض الحكومة من الأموال والطلب عليها

ويتمثل الخطر سعر الفائدة بالكلفة التي تتحملها المؤسسة المالية والتي تفوق العائد من الاستثمار في الموجودات، فالمؤسسات المالية تحقق أرباحها من الأجر التي تتقاضاها لقاء الخدمات التي تقدمها، ومن الفرق بين سعر الفائدة الذي تحصل عليه من المقرض وسعر الفائدة الذي تمنحه للمودعين، هذا الفرق بين سعري الفائدة يطلق عليه الهامش Spread وهو يشكل المبلغ الذي تغطي به المؤسسات المالية نفقاتها وما يتبقى يمثل الربح، فأى تذبذب او تغير في هذا الهامش يشكل خطرا على المؤسسة المالية يطلق عليه خطر سعر الفائدة.

العوامل المؤثرة في سعر الفائدة

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في سعر الفائدة الى قسمين الأول هي العوامل المباشرة والآخر العوامل غير المباشرة ويمكن بيان ذلك بشيء من التفصيل وكما يأتي 1- :-العوامل المباشرة :-
وتتلخص هذه العوامل بما يلي:-

اولا: **العوامل المباشرة:-** وتتلخص بما يلي:-

أ- السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية المتبعة في أي بلد على عرض النقد (العملة في التداول) وكذلك على الودائع تحت الطلب من خلال ممارسة السلطة النقدية لدورها في تحديد حجم النقود في الاقتصاد، اذ ان زيادة المعروض النقدي تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة واحتمال ارتفاع معدلات التضخم والعكس بالعكس.

ب- مستوى النشاط الاقتصادي: يتأثر هيكل أسعار الفائدة بمستوى النشاط الاقتصادي، اذ ان ارتفاع وتيرة النمو في الاقتصاد يعني زيادة الطلب على الأموال ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة لاسيما عندما يرافق ذلك ارتفاع معدلات التضخم وتوسع عرض النقد الناتج عن اتباع سياسة نقدية توسعية وبالعكس.

ثانيا: **العوامل غير المباشرة:** وتتمثل بما يلي:-

أ- عامل التوقعات: تتأثر أسعار الفائدة بتوقعات المستثمرين التي تتأثر بمعدلات التضخم المتوقعة.

ب- تفضيل السيولة: اذا كانت الأوراق المالية طويلة الاجل تحقق عائدا اكبر من الأوراق المالية القصيرة الاجل فان ذلك يؤثر في أسعار الفائدة.

ت- تجزئة السوق :- ان كل من المقرضين والمقترضين له اجل استحقاق مفضل لديه أي ان شكل منحى الناتج يعتمد على ظروف العرض والطلب في الأسواق الطويلة والقصيرة الاجل.

السيولة

مفهوم السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الاصل للتحويل بأصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الاداء أو في غضون فترة قصيرة. فان السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية و اللاصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة و بين الالتزامات مطلوب الوفاء بها.

تعرف مخاطر السيولة على أنها المخاطر الناتجة عن عدم توافر النقد اللازم لمواجهة التزامات المصرف عندما تستحق و خاصة طلبات السحب على الودائع مما يضطر المصرف إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية احتياجاته من النقد مما يؤثر على أرباحه.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين و مثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل القصير الاجل لاعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة،- أي في حالة إمكانية حدوث سحب مفاجئ و غير متوقع لارصدة قروض لم تستخدم مما يحد مقدرة البنك على التمويل . و تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما:

١- الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة.

٢- السعر المعروض لتوفير السيولة.

ادارة مخاطر السيولة

تعد إدارة السيولة من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك، كما أن إدارتها بطريقة سليمة يمكن أن يحد من احتمالات الوقوع في مشاكل خطيرة بالفعل. كذلك فإن أهمية وأثر مخاطر السيولة تتعدى المصرف الواحد حيث أن العجز في سيولة مؤسسة أو مصرف ما يمكن أن ينجم عنه آثار خطيرة على النظام المصرفي ككل ولهذا السبب، فإن تحليل السيولة- يتطلب قيام إدارة البنك بقياس مركز السيولة- بصفة منتظمة وفحص نمط تطور احتياجات التمويل في ظل مختلف السيناريوهات.

مبادئ ادارة مخاطر السيولة

إن إدارة مخاطر السيولة في البنوك أصبحت تتعدد يوماً بعد يوم كلما تعقدت ميزانيات البنوك و كبرت أحجامها ، و من اهم المبادئ و الخطوات التي يمكن لادارة البنك اتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة ما يلي:

- ١- تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك لمعرفة قدرة البنك على توفير النقد بسرعة(خلال ٣٠ يوم) بحد أدنى من الخسارة و بتكلفة مقبولة.
- ٢- حديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك و من المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك و كيف ستؤثر على وضع السيولة .
- ٣- تطوير نظام الانذار المبكر، و ذلك لتمكين الادارة من التعرف على احتمالات ضغط السيول.
- ٤- إجراءات اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية و سبل توفيرها من خلال تحليل الايرادات و القيمة المعرضة للمخاطر و يتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة.
- ٥- توثيق الاجراءات و فحص السيولة بشكل دوري.

أهداف إدارة مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة البد أن تركز أهدافها في تحقيق الاتي:

- ١- توفير الادارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها ، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحة.
- ٢- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة ، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الاصول (السهم صكوك، ودائع استثمارية ..إلخ) مما يعرض البنك لتكبد خسائر على هذه الاصول وخصوصا عندما ال تكون ظروف السوق مواتية.
- ٣- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك والوصول إلى مخاطر مقبولة. ومدروسة.
- ٤- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك.
- ٥- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلائم مع نشاطات البنك.

اساليب ادارة مخاطر السيولة

تعد معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لاهدافها والمحافظة على هامش الامان

اولا: .إدارة الاصول-إدارة الخصوم

للقاية من خطر السيولة- على البنك يجب تسيير موارده و خزينته تسييرا عقلانيا، الشيء الذي يضمن للبنك توازنا مستقرا بين موارده و استعمالاته على المستوى التجاري و أمواله على المستوى المالي . تعتمد البنوك في إدارة مخاطر السيولة على نوعين من الاساليب:

أ- ادارة الاصول- :يعتمد هذا الاسلوب على اختيار مزيج من الاصول العالية السيولة.- يحقق التوازن بين مكاسب البنك و مخاطر السيولة.- فكلما زاد حجم الاصول العالية السيولة(كالتقديرة و سندات الخزين)، كلما زادت قدرة البنك على مواجهة خطر السيولة.

ب- ادارة الالتزامات- ت: ينطوي هذا الاسلوب على اختيار هيكل الالتزامات الذي يوازن بين التكاليف التي يتحملها البنك كنتيجة إصدار محفظة معينة من الالتزامات ، و بين مخاطر السيولة المترتبة على اختيار هذه المحفظة، فكلما زادت التكاليف التي يتحملها البنك نتيجة إصدار نوعية معينة من الالتزامات، كلما انخفضت مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك.

ثانيا: مخاطر السيولة و اتفاقية بازل 3

حيث دعت اتفاقية بازل 3 إلى تعزيز سيولة البنوك و هذا بإدخال نسبتي للسيولة:

١- نسبة تغطية السيولة: : وتفرض هذه النسبة على البنوك أن يكون لها - أصول جاهزة كافية لتغطية الازمات المالية المطلوبة على البنوك أو ما يسمى بالخصوم المتداولة ، و التي لا تتعدى السنة ، و تحسب هذه النسبة بنسبة الاصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى 30يوم من التدفقات النقدية لديه و ذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة.

٢- نسبة صافي التمويل المستقر: تتمثل في نسبة السيولة طويلة الاجل و الهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك ،تضمن لاي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل ،نتيجة تراجع في الربحية و الاداء ، او تراجع تنقيط

قروض أو أوراق أو الاطراف المقابلة في عقود المشتقات ، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك و أصوله و تحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) الى استخدامات هذه المصادر (الاصول)، و يجب أن لا تقل عن ١٠٠%.